

أغلب دول المنظمة تريد 100 دولار كحد أدنى

# السعودية تتعرض لضغوط من «أوبك» لمنع انهيار أسعار النفط



## هاني حسين: «أوبك» ستبقي على سقف الإنتاج عند 30 مليون برميل يومياً



ورد الوزير على سؤال عما إذا كان يتوقع أن تترك أوبك مستوى انتاجها المستهدف دون تغيير قائلا «في كل الأحوال».

قيينا - وكالات: قال وزير النفط هاني حسين انه من المرجح ان تبقى أوبك على سقف الانتاج عند 30 مليون برميل يوميا.

## «أوبك» ليست قلقة من النفط الصخري لكنها قد تحتاج لإعادة حساباتها

النفط من خارج أوبك في 2011 للعام الثالث على التوالي.

وزاد الانتاج الأمريكي من النفط بما يصل إلى مليون برميل يوميا منذ 2006 إلى 7.84 ملايين برميل يوميا وتراجع الاستهلاك 1.89 مليون إلى 18.84 مليون برميل يوميا.

وقال رايان لانس من كونوكو فيليبس لجمهور من وزراء أوبك أمس الأربعاء «في 1990 كانت احتياطات أميركا الشمالية وانتاجها في تراجع لكن بفضل المكامن غير التقليدية ارتفعت الاحتياطات المؤكدة 68٪ منذ ذلك الحين».

وأضاف في مؤتمر عقد قبيل اجتماع أوبك لتحديد سياساتها الانتاجية في فيينا «أميركا الشمالية يمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط كذلك بحلول 2025».

قيينا - رويترز: لا يشعر منتجو النفط في أوبك بالقلق من ثورة النفط الصخري لكن ربما يكون عليهم مراجعة حساباتهم.

فقد استوردت الولايات المتحدة 4.5 ملايين برميل يوميا من نفط أوبك للعام الماضي أي 20 ٪ من صادرات المنظمة ونحو نصف واردات البلاد.

لكن بفضل تقنيات جديدة مثل التكسير الهيدروليكي الذي يستخدم الآن في استخراج النفط في أميركا الشمالية حققت القارة بالفعل الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي وتتنقل إلى ما هو أبعد من ذلك وهو أن تستغنى تماما عن امدادات أوبك.

وأظهرت الإحصاءات السنوية لشركة بي.بي.الصادرة أول من أمس الأربعاء أن الولايات المتحدة كانت الدولة الأسرع نموا في إنتاج

وتريد معظم الدول الأعضاء في أوبك جعل مائة دولار حدا أدنى للسعر.

وساعدت الازدادات الإضافية الرياض على تسجيل أعلى مستوى إنتاج في 30 عاما عند عشرة ملايين برميل يوميا في بناء مخزونات النفط حول العالم. وسجلت الولايات المتحدة أعلى مخزونات منذ عام 1990.

ويعطي المخزون ضمانا في ظل أي انخفاض أكبر للإنتاج من إيران إذ تقدر وكالة الطاقة الدولية ان صادراتها تراجعت 40٪ بالفعل بمقدار مليون برميل يوميا إلى 1,5 مليون منذ نهاية العام الماضي.

ويستطيع من يخشون تراجع الأسعار الاستناد إلى تحليل من امانة المنظمة في فيينا يتضمن توقعات متشائمة للطلب.

ونكرت الامانة فسي تقرير هذا الاسبوع «من أزمة منطقة اليورو إلى تباطؤ محظوظ في الدول النامية والمتقدمة تتعدد التحديات الحالية»، وقالت «ربما يشهد النصف الثاني مزيدا من التراجع للعوامل الأساسية رغم الطلب الأعلى لأسباب موسمية». حتى أقرب حلفاء السعودية في الخليج ابدوا شسنا من عدم الارتياح إزاء تراجع الأسعار. وكان تقدير وزير النفط الإماراتي محمد الهاملي للامدادات انها «مرتفعة قليلا».



وزير النفط السعودي علي النعيمي ومحمد الهاملي خلال أحد اجتماعات «أوبك»

مثل هذا الغموض القاتم ينبغي ان تناقش أوبك كبح الإنتاج. وتجد السعودية نفسها في موقف شائك في محاولتها تعويض نقص الامدادات من إيران حين يبدا الحظر الذي يفرضه الاقتصاد الأوروبي في الأول من يوليو دون ان تدفع الأسعار للانخفاض. والسعر المفضل للنفط لدى السعودية 100 دولار للبرميل وتشرع ان السعر يتنحى الاستثمار في النفط دون الإضرار بالنمو الاقتصادي.

الفعلية إلى 31,6 مليون برميل يوميا في مايو وهو معدل إنتاج أعلى من الطلب يسهم في تراكم المخزونات العالمية سريعا. وقال تقرير منظمة أوبك ان المخزونات زادت 2,1 مليون برميل يوميا في المتوسط في الربع الأول من العام خلال فترة تراجع موسمي للمخزونات. وتلجج بيانات العرض والطلب إلى تراكم بنفس الحجم في الربع الثاني. وقال ديفيد هيفتون من بي.ام. بي للسمسة في النفط «في ظل

## البورصة المصرية رهن قرارات «الدستورية» والانتخابات في الأسبوع المقبل

بشركة الأهلي لإدارة صناديق الاستثمار «الأسهم المصرية رخيصة ولا ينكر احد ذلك. أتوقع موجة صعود للسوق على المدى الطويل».

ووسط حرب كلامية متصاعدة بين مرسي وشفيق واحتجاجات شعبية ومخاض عسير شهدته عملية تشكيل الجمعية التأسيسية التي سنتكبت دستورا جديدا فقدت الأسهم المصرية نحو 5,2 مليارات جنيهه (858 مليون دولار) من قيمتها السوقية منذ بداية الاسبوع وحتى نهاية جلسة أمس الأول ليهبط المؤشر الرئيسي 1,5٪.

وقال ابراهيم النمر رئيس قسم التحليل الفني بشركة نعيم للوساطة في الاوراق المالية «السوق سيشهد مزيدا من الهبوط الاسبوع المقبل حتى الوصول لمستوى 4150 - 4200 نقطة».

واتفق معه رئيس قسم البحوث بشركة أصول للوساطة في الاوراق المالية إيهاب سعيد في أن «السوق سيبحثه للنزول الاسبوع المقبل مستهدفا مستوى 4250 نقطة كحد أدنى للهبوط وفي حالة الصعود سيكون الحد الأقصى للصعود 4500 نقطة».

وجاء هبوط بورصة مصر الاسبوع الجاري وسط شح شديد في السيولة مع تقادم الأحداث السياسية وخوف المستثمرين من اتخاذ أي قرارات استثمارية في ظل حالة الغموض التي مازلت تحيط بمستقبل مصر. وسجلت البورصة يوم الأحد الماضي أدنى قيمة تداول منذ ديسمبر 2004.

القاهرة - رويترز: تسيطر حاسة من القلق الشديد على المتعاملين في بورصة مصر وسط انتظار لقرارات من المحكمة الدستورية قد تغير شكل الخريطة السياسية والأمنية في البلاد خلال الفترة القادمة.

وقد أصدرت المحكمة الدستورية أمس قبل يومين من بدء التصويت في جولة إعادة لانتخابات الرئاسة قرارا بشأن دستورية قانون يمنع أحمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس السابق حسني مبارك من الترشح للرئاسة.

ونظرت المحكمة أيضا مدى دستورية قانون انتخاب البرلمان.

وهذان الحسبان قد يدفعان مصر من جديد إلى اضطراب سياسي. وقال وائل عنية العضو المنتدب لشركة الأوائل لإدارة المحافظ المالية «لا احد يستطيع توقع أداء السوق الاسبوع المقبل. من الصعب أن نقدر رد فعل الشارع المصري على أحكام المحكمة الدستورية اليوم أو على نتيجة الانتخابات إذا تمت الاسبوع المقبل. الجميع قلق على استثماراتهم بالفعل».

ويتوقع خبراء وقوع أعمال عنف مع اقتراب جولة إعادة. وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير شؤون البلاد حاليا حذر أمس من أن الجيش سيواجه بقوة أي خروج على القانون خلال جولة إعادة.

وقال كريم عبدالعزيز رئيس صناديق الأسهم

## دبي تقود المنطقة إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر

إقليمي للشركات التي تعمل في هذا القطاع، وإيجاد آلية للتعاون بين القطاعين العام والخاص. وأقال بان «الإجماع اسعروض الجهود المبذولة، لتشجيع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، والأليات المقترحة لتحقيق الأهداف برنامج (شراكة دبي للاقتصاد الأخضر)، ومواكبة التطورات في الاقتصاد العالمي في المرحلة المقبلة».

وأكد ان «دبي جاهزة لتعزيز المناخ الاستثماري في مجال التقنيات الخضراء بالمنطقة، بعد ان رسخت مفهوم الاقتصاد الأخضر، لدى الدوائر الحكومية وشبه الحكومية، وشركات القطاع الخاص في السنوات الماضية».

وأوضح القرشاي ان «القطاع الخاص له دور كبير، في توظيف التقدم الهائل في تقنية المعلومات والاتصالات والإعلام لخدمة التحول نحو اقتصاد الأخضر، من خلال تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة والمياه، والتوعية بفوائد أسلوب الحياة المستدام».

وقال لـ «الإمارات اليوم» ان «الاجتماع هو بمثابة حوار دائم بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، للوصول إلى إيجاد بيئة محفزة للاقتصاد الأخضر في دبي».

من جانبه، قال مدير إدارة صيانة الطرق ومشانتها، إدوره، الادارة العامة، في هيئة كهرباء ومياه دبي (ديوا)، صالح محمد بالجافلة، انه «تم في الاجتماع الاتفاق على الاضتراك والتعاون مع الأعضاء، لدعم مبادرة تنمية الاقتصاد الأخضر بالإمارة».

قالت دائرة التنمية الاقتصادية في دبي إن الإمارة تأتي في مقدمة المدن العالمية التي تقود التحول نحو الاقتصاد الأخضر، مشيرة إلى أن الإمارات الأولى عربيا وإقليميا، في تبني استراتيجية وطنية للتنمية الخضراء.

من جهته، توقع مكتب الاستثمار الأجنبي في دبي ان تشهد الفترة المقبلة إصدار تشريعات وقوانين، لحفز الشركات على دخول الاقتصاد الأخضر، وتعزيز استثمارات الشركات في دبي في هذا السياق. وأضاف لـ «الإمارات اليوم» ان هناك توجها لتسهيل دخول الشركات التي تعمل في تقنيات الاقتصاد المستدام إلى دبي، خلال الفترة المقبلة.

وكانت الدائرة عقدت اول من امس، اول اجتماع لجموعة عمل برنامج «شراكة دبي للاقتصاد الأخضر»، الذي اطلقه سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، مايو الماضي، بهدف تحفيز النمو الأخضر والمستدام للاقتصاد في دبي، وتعزيز مكانة دبي في سلسلة القيمة العالمية لقطاعات التقنيات الخضراء والنخلفة والاستهلاك المستدام.

وتفصيلا، قال المدير العام لدائرة التنمية الاقتصادية في دبي، سامي القزعي، ان «تبني الإمارات سياسات ومبادرات محفزة للتنمية المستدامة وضع دبي في مقدمة المدن العالمية، التي تقود التحول نحو الاقتصاد الأخضر»، مشيرا إلى ان «الإمارات الأولى عربيا وإقليميا، في تبني استراتيجية وطنية للتنمية الخضراء، تحست عنوان «اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة»، والتي اعلن عنها رسميا صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، أوائل العام الحالي».

من جهته، قال المدير التنفيذي لمكتب الاستثمار الاجنبي، التابع للدائرة، فهد القرفاوي، إنه «من المتوقع ان تشهد الفترة المقبلة إصدار تشريعات وقوانين، لحفز الشركات على دخول الاقتصاد الأخضر، وتعزيز استثمارات الشركات في دبي في هذا الإطار».

وأضاف لـ «الإمارات اليوم»، ان «هناك توجهات لتسهيل دخول الشركات، التي تعمل في تقنيات الاقتصاد المستدام إلى دبي، خلال الفترة المقبلة»، مشيرا إلى وجود هدف يكمن في تحويل دبي إلى مقر

## «موديز» تخفض تصنيف إسبانيا ثلاث درجات

واشنطن - أ.ف.ب: خفضت وكالة موديز للتصنيف الائتماني تصنيف الديون السيادية الطويلة الاجل لاسبانيا ثلاث درجات الى «بي ايه ايه 3»، ما يعني ان درجة واحدة فقط باثت تفصل سندات رابع أكبر اقتصاد اوروبي عن صفة استثمارات المضاربة.

وحذرت موديز من ان هذا التصنيف قد يتراجع الى مستوى سندات المضاربة في غضون ثلاثة اشهر على الاكثر، وهي الفترة القصوى التي ستجري خلالها الوكالة مراجعة لتقييمها لدرجة مخاطر الاستثمار في هذا البلد. وقالت الوكالة في بيان ان خطوتها هذه اتخذتها بعد خطة المساعدة الأوروبية للمصارف الإسبانية، وهي خطة قيمتها 100 مليار يورو واقرت، مؤكدة ان هذه المساعدة «ستزيد من ثقل الديون التي يربح تحتها البلد». وأضافت ان «الدولة الإسبانية قدرتها محدودة للغاية على الاقتراض من اسواق المال»، مستنقدة في هذا الحكم إلى استعانة مدريد بالأليات المالية التي اقترتها منطقة اليورو لمواجهة الأزمة. ولم تخف موديز قلقها لعدم رؤيتها «أي أمل معقول بنمو اقتصادي حقيقي في السنوات المقبلة».

## الاتحاد الأوروبي يتجه لإلغاء المزايا التجارية لـ 100 دولة

ستراسبورغ - د.ب.أ: أقر البرلمان الأوروبي اول من أمس قانونا لإعادة تركيز المساعدات التجارية الأوروبية على الدول الأشد فقرا في العالم ما يعني إلغاء المعاملة التجارية التفضيلية التي كانت تتمتع بها عشرات الدول، غير الفقيرة مثل روسيا والبرازيل وليبيا.

ومن المتوقع أن تستفيد دول مثل باكستان والفلين وأوكرانيا، من القواعد الجديدة حيث يمكن لها التقدم بطلب للاستفادة من نظام المعاملة التفضيلية التجارية للاتحاد مقابل تعهدا باحترام الديموقراطية وحقوق الإنسان. في الوقت نفسه، لن تستفيد الدول المصنفة في فئة ذات الدخل المرتفع أو الدخل المتوسط العالي، وفقا للبنك الدولي أي يزيد دخل الفرد فيها 4000 دولار سنويا، من المزايا التجارية للاتحاد الأوروبي.

ورغم ذلك يمكن لأي دولة تقديم طلب لإعادة إدراجها في قائمة الدول المستحقة للمعاملة التفضيلية في حال تغير تصنيفها. ومن المتوقع استبعاد حوالي 100 دولة من ذات الدخل المرتفع مثل السعودية والارجنتين والاقاليم التابعة للدول الأوروبية وراء البحار والتي نادرا ما تستفيد من نظام المعاملة التفضيلية. ووفقا للقانون الأوروبي الجديد، يمكن للدول التي سيتم استبعادها الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من أجل الاحتفاظ بالمزايا التجارية.

## «جيه بي مورجان» يعتذر لمجلس الشيوخ عن خسارة

واشنطن - أ.ش.أ: تعهد الرئيس التنفيذي لبنك «جيه بي مورجان» جيمي ديمون أمام لجنة البنوك بمجلس الشيوخ الأميركي بعدم تحمل دافعي الضرائب الأميركيين أي خسائر فيما يتعلق بمضاربات البنك في البورصة مؤخرا والتي اتسمت بالمخاطرة.

جاء ذلك في تصريحات لرئيس البنك أمام جلسة الاستجواب بمجلس الشيوخ التي اعتذر خلالها عن خسائر البنك الأخيرة التي قدرت بنحو ملياري دولار في البورصة، ووعد خلال الجلسة بعدم تكرار ما حدث. تناولت الجلسة الحديث عن تعديل قواعد الرقابة على البنوك وجدوى وجود بنوك كبيرة وغير قابلة للإفلاس.

وكانت جلسة الاستماع قد تاخرت لبعض الوقت نظرا لوجود بعض المتظاهرين الذين ردد أحدهم بصوت عال «جيمي ديمون محتال». وأشار إلى أنه منذ إعلان خسارة البنك في العاشر من مايو الماضي فقدت القيمة السوقية للبنك، الذي يعد الأكبر في الولايات المتحدة من حيث الأصول، نحو 30 مليار دولار.

## «الاستثمارات الوطنية»: الاحتقان السياسي أثر على نفسية المتداولين ودفع السوق إلى التدهور



خسائر حادة المؤشرات السوق (هاني عبدالله)

نهاية الاسبوع قبل الماضي والبالغة 28094,5 مليون دينار وانخفاض قدره 1838,7 مليون دينار وما نسبته 6,3٪. عن نهاية عام 2011. وأشار التقرير الى أن سوق الكويت للأوراق المالية واصل انخفاضه للاسبوع الرابع على التوالي ومنذ بدء تطبيق نظام التداول الجديد في 13 مايو الماضي مع كسر مستوى الـ 6000 نقطة على مستوى المؤشر السعري وإفقاله عند مستوى 5907. ولعل ما ما شهده الماضي من أحداث مختلفة على كل الاصعدة ساهم بشكل كبير في استمرار نزوله، ولم تجد نفعا أي من الاخبار الإيجابية القليلة التي أتت في بعض الايام نتيجة ارتداد أسعار النفط أو الأسواق الخليجية ولم تؤثر بأي شكل في السوق. على الصعيد المحلي كان لحالة الاحتقان السياسي التي تعيشها البلاد اثر سلبي على مجريات السوق بشكل غير مباشر، فانباء استقالة الحكومة والتصعد السياسي وغيرها من أخبار سلبية خلقت نظرة سلبية لدى المستثمرين، خصوصا أن السوق مقليل على فترة العطلة الصيفية التي عادة ما ينخفض فيها زخم السوق.

وعلى الصعيد المهلة الاقتصادي، فإنه من المرجح أن قرب انتهاء المهلة المنوطة من قبل هيئة أسواق المال لصناديق الاستثمار لتسوية أوضاعها كان له الأثر السلبي أيضا على تداولات السوق، فشهد الاسبوع الماضي حالة من عمليات البيع والضغط الكبيرة على بعض الأسهم القيادية لتتمكن هذه الصناديق من الوصول إلى النسب المقررة من قبل الهيئة حسب لوائحها المعلقة. ولعل الخبر الإيجابي الأبرز خلال الفترة الماضية كان تدخل هيئة أسواق المال وإيقافها لإعلان صفقة شراء على كل أسهم إحدى الشركات المدرجة وتغييرها لسعر الشراء المعلن في السوق، حيث أصدرت الهيئة بيانا ووضحت فيه ما شاب عملية الإعلان من خطأ وأبدت رأيا واضحا بضرورة الحصول على موافقتها على سعر الشراء قبل الإعلان عنه، في خطوة إيجابية مميزة عكست اطلاع الهيئة على كل مجريات العمل في السوق، وعززت من ثقة الاوساط الاستثمارية في متابعة الهيئة لكل التفاصيل وحرصها على تعزيز مبادئ الشفافية في سوق الكويت للأوراق المالية.

وقال تقرير شركة الاستثمارات الوطنية الاسبوعى ان مؤشر NIC50 أقل نهاية تداول الاسبوع الماضي عند مستوى 4419,8 نقطة بانخفاض قدره 94,9 نقطة وما نسبته 2,1٪ مقارنة بإقبال الاسبوع قبل الماضي والبالغ 4514,7 نقطة، وانخفاض قدره 146,7 نقطة وما نسبته 3,2٪ عن نهاية عام 2011، وقد استحوذت أسهم المؤشر على نسبة 77,1٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق خلال الاسبوع الماضي ونسبة 71,8٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية بنهاية الاسبوع الماضي.

وأقل المؤشر السعري للسوق عند مستوى 5907,7 نقطة بانخفاض قدره 191,5 نقطة وما نسبته 3,1٪ مقارنة بإقبال الاسبوع قبل الماضي والبالغ 6099,3 نقطة، وارتفاع قدره 93,5 نقطة وما نسبته 1,6٪ عن نهاية عام 2011. أما المؤشر الوزني للسوق فقد أقل عند مستوى 393,8 نقطة بانخفاض قدره 8,0 نقاط، وما نسبته 2٪ مقارنة بإقبال الاسبوع قبل الماضي والبالغ 401,7 نقطة، وانخفاض قدره 11,8 نقطة وما نسبته 2,9٪ عن نهاية عام 2011. وأقل مؤشر الكويت 15 عند مستوى 950,9 نقطة بانخفاض قدره 16,5 نقطة وما نسبته 1,7٪ مقارنة بإقبال الاسبوع قبل الماضي والبالغ 967,4 نقطة، وانخفاض قدره 49,1 نقطة وما نسبته 4,9٪ عن بداية المؤشر في 10 مايو 2012.

مؤشرات التداول والأسعار

وأوضح التقرير أنه خلال تداولات الاسبوع الماضي، ارتفع مؤشر المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات بنسبة 3,7٪ و 2٪ على التوالي، بينما انخفض المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 2,2٪، ومن أصل الـ 204 شركات المدرجة بالسوق تم تداول أسهم 155 شركة بنسبة 76,0٪ من إجمالي أسهم الشركات المدرجة بالسوق وارتفعت أسعار أسهم 25 شركة بنسبة 16,1٪ فيما انخفضت أسعار أسهم 107 شركات بنسبة 69,0٪. واستقرت أسعار أسهم 23 شركة بنسبة 14,8٪ من إجمالي أسهم الشركات المتداولة بالسوق ولم يتم التداول على أسهم 49 شركة بنسبة 24,0٪ من إجمالي أسهم الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية الرسمي.

وبنهاية تداول الاسبوع الماضي بلغت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي 27533,9 مليون دينار بانخفاض قدره 560,6 مليون دينار وما نسبته 2٪ مقارنة مع